الجدول 6

جلسات التداول بالفيديو: تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان – جنوب السودان

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
29 أيار/مايو 2020	S/2020/469	رسالة مؤرخة 29 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام وإلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	القرار 2521 (2020) 12-0-3[(أ)] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) S/2020/462
23 حزيران/يونيه 2020	S/2020/582	رسالة مؤرخة 25 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
16 أيلول/سبتمبر 2020	S/2020/914	رسالة مؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
15 كانون الأول/ديسمبر 2020	S/2020/1237	رسالة مؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

(أ) *المؤيدون:* إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة، النيجر، الولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون عن التصويت:* الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا، الصين.

9 – توطيد السلام في غرب أفريقيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ثلاث جلسات في إطار البند المعنون "توطيد السلام في غرب أفريقيا". واتُّخذت واحدة من تلك الجلسات شكل إحاطة وعقدت جلستان لاتخاذ قرار[(239)]. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المدعوين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو فيما يتعلق بهذا البند[(240)]. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسة التداول بالفيديو. وبالإضافة إلى الجلسات الحضورية وجلسات التداول المعقودة بالفيديو، عقد أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته لمناقشة البند[(241)].

وفي 8 كانون الثاني/يناير[(242)]، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وعرضَ في إحاطته تقرير الأمين العام عن أنشطة المكتب وركّز على تصاعد الهجمات الإرهابية ضد الأهداف المدنية والعسكرية. وأشار إلى أن الحكومات والجهات الفاعلة المحلية والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي تحتشد في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل للتصدي للإرهاب والتطرف العنيف، ودعا القادة على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي إلى الوفاء بالتعهدات التي قطعت لكفالة تقديم أكثر أشكال الدعم فعالية للحكومات في المنطقة. وأشار أيضا إلى أن الاشتباكات بين المزارعين والرعاة من أكثر النزاعات المحلية عنفا في المنطقة، وقد تفاقمت بسبب تغير المناخ. وعلى الرغم من الاتجاهات المقلقة على الصعيد الأمني، أبرزَ الممثل الخاص التطورات السياسية الإيجابية في أجزاء كثيرة من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما فيما يتعلق بالحوار مع المواطنين عبر الأطياف السياسية وإجراء الانتخابات. وذكر أن المظالم التي لا تُحل وعمليات المصالحة الوطنية غير المكتملة والشعور بأن المؤسسات والعمليات يجري التلاعب بها لتحقيق مكاسب سياسية هي أمور تنطوي على خطر اندلاع التوترات ومظاهر العنف السياسي. وفي هذا الصدد، أفاد بأن المكتب سيواصل خلال الأشهر المقبلة العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الإقليميين، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتعزيز توافق الآراء والشمول في جميع الانتخابات المقرر إجراؤها في المنطقة.

(239) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(240) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل التي وُضِعت خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(241) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 32. وانظر أيضاً S/2020/258.

(242) انظر S/PV.8698.

وخلال الإحاطة، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية في المنطقة في ما يتعلق بالتطرف العنيف والإرهاب والأنشطة الإجرامية. وفي هذا الصدد، أعرب بعض أعضاء المجلس عن تأييدهم لكل من استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والمكتب، بما في ذلك تأييدهم لتعزيز ولايته[243]. واتفق أعضاء المجلس أيضا على أن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تحتاجان إلى مزيد من الدعم الدولي[244]. وشدد بعض أعضاء المجلس على الحاجة إلى نهج سياسي وأمني يركز على التنمية لمعالجة الفقر والبطالة والأسباب الأخرى الكامنة وراء عدم الاستقرار[245]. وفي هذا الصدد، نظر أعضاء المجلس في العلاقة بين تغير المناخ والنزاع في المنطقة، ورحبوا بالإشارة الواردة في تقرير الأمين العام إلى الآثار الضارة لتغير المناخ في حوض بحيرة تشاد وأجزاء من منطقة الساحل، وأعربوا عن تأييدهم لولاية المكتب للنظر في أثر تغير المناخ على الأمن كجزء من نهجه المتمثل في منع نشوب النزاعات[246]. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء خطر التوترات السياسية الانتخابية، شدد أعضاء المجلس على ضرورة إجراء انتخابات رئاسية سلمية في ستة بلدان في غرب أفريقيا هي: بوركينا فاسو، وتوغو، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، والنيجر[247].

وفي 31 كانون الثاني/يناير، اتفق أعضاء المجلس على تجديد ولاية المكتب لفترة إضافية مدتها ثلاث سنوات، من 1 شباط/فبراير 2020 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2023، على النحو الوارد في رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس المجلس. وطلب أعضاء المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كل ستة أشهر تقريرا عن وفاء المكتب بولايته[248].

وفي 11 شباط/فبراير، اجتمع أعضاء المجلس لإصدار بيان رئاسي أعربوا فيه عن دعمهم الكامل للممثل الخاص للأمين العام في اضطلاعه بولايته وللأنشطة الجارية التي يضطلع بها المكتب[249]. وشدد أعضاء المجلس على أن الأمن والاستقرار في مالي يرتبطان ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في منطقتي الساحل وغرب أفريقيا وفي ليبيا وشمال أفريقيا[250]. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وكذلك إزاء الحالة الأمنية الصعبة في غرب أفريقيا، التي تغذيها أمور من بينها الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ودعوا إلى مواصلة العمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل مساعدة هذه البلدان في ما تواجهه من تحديات في مجال السلام والأمن[251]. ورحب أعضاء المجلس أيضا بما أبدته البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من روح قيادية في تولي زمام المبادرات الهادفة إلى مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، وأشادوا بالجهود التي تبذلها، وكذلك جهود الاتحاد الأفريقي والمكتب، بما في ذلك عن طريق القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وشجعوا الدول الأعضاء على دعم هذه الجهود بتقديم ما يلزم من المساعدات والموارد[252]. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة أن تكفل الجهات المعنية الوطنية في الانتخابات المقبلة عقد انتخابات في أوانها قوامها الحرية والإنصاف الفعليين والمصداقية والسلام[253]. وسلم أعضاء المجلس أيضا بالآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ وعن الافتقار إلى الطاقة والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، بما في ذلك ما ينجم عن عوامل منها الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، من تبعات على الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وواصلوا التشديد على الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأجل تستند إلى تقييمات المخاطر، من جانب الحكومات والأمم المتحدة لدعم تحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود، وشجعوا المكتب على مواصلة إدماج هذه المعلومات ضمن ما يضطلع به من أنشطة[254].

(243) النيجر، وفرنسا، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا، وألمانيا، وتونس.

(244) الجمهورية الدومينيكية، والصين، وإندونيسيا، وتونس، والاتحاد الروسي.

(245) النيجر، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، والمملكة المتحدة.

(246) بلجيكا، وفرنسا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وألمانيا، والاتحاد الروسي، وفييت نام. وانظر أيضاً S/2019/1005.

(247) انظر S/PV.8698 (النيجر، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وجنوب أفريقيا، وتونس، والاتحاد الروسي، وفييت نام).

(248) انظر S/2020/85 و S/2019/1009. ولمزيد من المعلومات عن ولاية المكتب، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(249) انظر S/PRST/2020/2، الفقرة الرابعة.

(250) المرجع نفسه، الفقرة السادسة.

(251) المرجع نفسه، الفقرة الثامنة.

(252) المرجع نفسه، الفقرة الحادية عشرة.

(253) المرجع نفسه، الفقرة الرابعة عشرة.

(254) المرجع نفسه، الفقرة الثامنة عشرة.

وفي 9 تموز/يوليه، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو فيما يتصل بهذا البند[255]. وفي جلسة التداول بالفيديو[256]، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص. وقدَّم الممثل الخاص آخر تقرير للأمين العام عن أنشطة المكتب[257]، وقال إنه منذ إحاطته الأخيرة التي قدمها إلى المجلس في كانون الثاني/يناير، استمرت الهجمات التي يشنها المتطرفون العنيفون والعنف القبلي في تقويض السلام والأمن في المنطقة، ولا سيما في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد[258]. وذكر أن ذلك أدى إلى آثار وخيمة على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في المنطقة وأن الهجمات الإرهابية صاحبها تجنيد الأطفال قسرا وعمليات اختطاف في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا. وأضاف قائلا إنه لا يمكن المبالغة في التأكيد على الروابط المتنامية بين الإرهاب والجريمة المنظمة والعنف القبلي. وما برح الإرهابيون يستغلون العداوات العرقية الكامنة وغياب الدولة في المناطق النائية للنهوض بمخططاتهم. وفي هذا الصدد، قال إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تظل ملتزمة بالعمل مع جميع الشركاء من أجل تعزيز اتباع نهج أكثر شمولية واستدامة إزاء هذه التحديات. وأضاف قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي أيضاً زيادة دعمه من أجل التنفيذ الكامل لاستراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، مع التعجيل بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وأشار إلى أن تغير المناخ وآثاره يزيدان من النزاعات بين المزارعين والرعاة، ويزيدان من التوترات الاجتماعية ويعززان الهجرة من الأرياف إلى المدن والعنف وانعدام الأمن الغذائي، وأن جائحة كوفيد-19 تزيد من حدة دوافع النزاع الموجودة سلفاً وتفاقمها، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقال إنه على الرغم من جائحة كوفيد-19، شهدت المنطقة عددا من التطورات الإيجابية، بما في ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية في توغو في جو سلمي نسبيا وإجراء انتخابات محلية في بنن والانتهاء من عمل لجنة مراجعة الدستور في غامبيا.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم لعمل المكتب وللممثل الخاص وشددوا على ضرورة استمرار التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي[259]. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية في المنطقة، وأدانوا على وجه التحديد انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة[260] وأثنوا على الدور الذي تضطلع به القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل[261]. ولاحظ أعضاء المجلس بقلق بالغ أثر جائحة كوفيد-19 التي تفاقم المظالم القائمة والحالة الإنسانية في المنطقة[262]. وشدد بعض الدول الأعضاء على الآثار الأمنية لتغير المناخ[263]. وأكد بعض أعضاء المجلس أيضا أهمية إشراك المرأة في عمليات صنع القرار والسلام[264]. وفي عدة بيانات، أعرب المشاركون عن قلقهم إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة[265]. ودعا أعضاء المجلس إلى انتخابات سلمية وشفافة وشاملة للجميع، وذلك في إطار الانتخابات الرئاسية في بوركينا فاسو وغانا وغينيا وكوت ديفوار والنيجر، واتفقوا على أهمية العمليات السياسية والحوار[266].

وفي 28 تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة لإصدار بيان رئاسي أعرب فيها عن استمرار قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وكذلك إزاء الحالة الأمنية الصعبة في غرب أفريقيا، التي تغذيها أمور من بينها الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر، والنزاعات بين الرعاة والمزارعين، والجريمة المنظمة عبر الوطنية[267]. وكرر المجلس في البيان الرئاسي تأييده لنداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، على النحو الذي أعرب عنه أيضا في

(255) انظر S/2020/706. وانظر أيضا S/2021/9.

(256) انظر S/2020/706.

(257) S/2020/585.

(258) انظر S/2020/706.

(259) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، والصين.

(260) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(261) إستونيا، وإندونيسيا، والصين، والنيجر (أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين).

(262) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، والجمهورية الدومينيكية، والمملكة المتحدة، والنيجر (أيضا باسم تونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، والولايات المتحدة.

(263) ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وفييت نام.

(264) إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وفييت نام، والنيجر.

(265) إستونيا، وألمانيا، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(266) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(267) انظر S/PRST/2020/7، الفقرة السابعة.

القرار 2532 (2020)، وأعرب عن قلقه إزاء احتمال أن تؤدي جائحة كوفيد-19 العالمية إلى زيادة تفاقم أوجه الهشاشة القائمة في المنطقة، وتقويض التنمية، وتفاقم الحالة الإنسانية، والتأثير بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، والأطفال، واللاجئين، والمشردين داخليا، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ودعا في هذا الصدد إلى تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة وإلى أن تكون عملية المواجهة منسقة وجامعة وشاملة وعالمية[268]. وشدد المجلس أيضا على أهمية معالجة الظروف الكامنة المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وضرورة الأخذ بنهج كلي لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف بين الطوائف[269].

(268) المرجع نفسه، الفقرة التاسعة.

(269) المرجع نفسه، الفقرة الثانية عشرة.

الجدول 1

الجلسات: توطيد السلام في غرب أفريقيا

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملا بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8698 8 كانون الثاني/يناير 2020	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2019/1005)			الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	جميع أعضاء المجلس، والجهة المدعوّة	
S/PV.8720 11 شباط/فبراير 2020						S/PRST/2020/2
S/PV.8752 28 تموز/يوليه 2020	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2020/585)					S/PRST/2020/7

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: توطيد السلام في غرب أفريقيا

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	*محضر جلسة التداول بالفيديو*	*العنوان*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي*
9 تموز/يوليه 2020	S/2020/706	رسالة مؤرخة 13 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن	

10 - السلام والأمن في أفريقيا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس جلسة واحدة في شكل مناقشة مفتوحة، وأصدر بياناً رئاسياً واحداً في إطار نظره في البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"[270]. وترد في الجدول 1 أدناه معلومات إضافية عن الجلسة، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وعقد أعضاء المجلس أيضا ثلاث جلسات مفتوحة للتداول بالفيديو في إطار النظر في هذا البند. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو.

(270) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.